

أمر إسناد

=====

السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة

المكتب الاستشاري الهندسي (ا.د / خالد قنديل)

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف أن نرسل رفق هذا نسخة من العقد رقم (٢٠٢٣/ ٢٠٢٢/٢٠٩٠) المؤرخ في ٢٩ / ٥ / ٢٠٢٣ بمبلغ ٩٣٦٣٦٥٠ جنيه (فقط وقدره تسعة مليون وثلاثمائة ثلاثة وستون ألف وستمائة وخمسون جنيهاً بجزء لا غير) والموقع بين المكتب والهيئة بشأن قيام المكتب بتنفيذ عملية أعمال الخدمات الاستشارية لأعمال الإشراف علي تنفيذ أعمال الجسر الترابي لقطاع غرب النيل (فوكه / مطروح) (القطاع السابع) من الكم ٥٠٤ إلي الكم ٥٦٨ بطول ٦٤ كم بمشروع القطار الكهربائي السريع " .

على أن يتم التنفيذ طبقاً لشروط و مواصفات الهيئة الخاصة بهذه العملية هذا وستتولى (المنطقة الخامسة- غرب الدلتا) الإشراف على التنفيذ و تجهيز وتسليم الموقع للمشركة فوراً .

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

(التوقيع)

عميد / ابوبكر احمد حسن عساف
رئيس الادارة المركزية
للشؤون المالية والادارية

سرت حورس

عقد استشارات

أعمال الخدمات الاستشارية لأعمال الإشراف على تنفيذ أعمال الجسر الترابي لقطاع غرب النيل (فوكه / مطروح) (القطاع السابع) من الكم ٥٠٤ إلى الكم ٥٦٨ بطول ٦٤ كم بمشروع القطار الكهربائي السريع

رقم العقد : ٢٠٩٠ / ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ .

أنه في يوم الاثنين الموافق : ٢٩ / ٥ / ٢٠٢٣ .

حرر هذا العقد بين كلا من :-

الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري .

ويمثلها السيد اللواء مهندس/ حسام الدين مصطفى

- بصفته: رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

ومقرها / ١٥١ طريق النصر - بجوار معهد النقل - مدينة نصر

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول)

و " المكتب الاستشاري الهندسي (ا.د خالد قنديل) "

ويمثله ا.د / خالد أنور أحمد مصطفى قنديل

بصفته / رئيس مجلس الإدارة.

الرقم القومي/ ٢٧٠١٢١٤٢١٠١٩٥٥

ومقره / ٥ ط ش المعز لدين الله أرض الجولف شقة ١٠٢ م. نصر - القاهرة .

مأمورية ضرائب / مركز كبار الممولين للمهن الحرة .

بطاقة ضريبية / ٢٤٤-٦٥٩-٢١٥

ملف ضريبي رقم / ٥٥٦-٦-٠٠١٦٦-٧٢٠-٠٠-٠٠

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني)

طالعه انور احمد مصطفى

طالعه ربيع



التمهيد

بناءً على تكليف السيد اللواء مهندس / رئيس مجلس الإدارة المكتب الاستشاري الهندسي (أ.د/ خالد قنديل) بالبدء في أعمال الخدمات الاستشارية لأعمال الإشراف علي تنفيذ أعمال الجسر الترابي لقطاع غرب النيل (فوكه / مطروح) (القطاع السابع) من الكم ٥٠٤ إلى الكم ٥٦٨ بطول ٦٤ كم بمشروع القطار الكهربائي السريع (بالأمر المباشر) وذلك بتاريخ ٢٠٢١/١١/١ لحين الانتهاء من اجراءات التعاقد.

وبناءً علي موافقة السيد الفريق / وزير النقل علي إسناد أعمال الخدمات الاستشارية لأعمال الإشراف علي تنفيذ أعمال الجسر الترابي لقطاع غرب النيل (فوكه / مطروح) (القطاع السابع) من الكم ٥٠٤ إلى الكم ٥٦٨ بطول ٦٤ كم بمشروع القطار الكهربائي السريع (بالأمر المباشر) إلى المكتب الاستشاري الهندسي (أ.د/ خالد قنديل) بإجمالي ٩٣٧٤٨٥٠ جنيه (فقط وقدره تسعة مليون وثلاثمائة أربعة وسبعون ألف وثمانمائة وخمسون جنيها لا غير) شامل الضرائب .

حيث قام الطرف الأول بمفاوضة المكتب علي الأسعار الخاصة ببنود الأعمال الخاصة بالعملية عاليه والتي انتهت إجراءاتها إلي تنفيذ تلك الأعمال بقيمة إجمالية قدرها ٩٣٦٣٦٥٠ جنيه (فقط وقدره تسعة مليون وثلاثمائة ثلاثة وستون ألف وستمائة وخمسون جنيها لا غير) شاملة كافة الرسوم والضرائب والتأمينات والاستقطاعات وجميع المصاريف الإدارية المباشرة والغير مباشرة وضريبة القيمة المضافة .

ويعتبر محضر المفاوضة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد أقر الطرفان بأهليتهما وصفتيهما للتعاقد واتفقا علي الآتي :-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية ومحضر المفاوضة وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمماً لأحكامه.

البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ عملية أعمال الخدمات الاستشارية لأعمال الإشراف علي تنفيذ أعمال الجسر الترابي لقطاع غرب النيل (فوكه / مطروح) (القطاع السابع) من الكم ٥٠٤ إلى الكم ٥٦٨ بطول ٦٤ كم بمشروع القطار الكهربائي السريع طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وذلك بقيمة إجمالية مقدارها ٩٣٧٤٨٥٠ جنيه (فقط وقدره تسعة مليون وثلاثمائة أربعة وسبعون ألف وثمانمائة وخمسون جنيها لا غير) شاملة كافة الضرائب والرسوم المقررة وشاملة ضريبة القيمة المضافة .

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني المكتب الاستشاري الهندسي (أ.د / خالد قنديل) بتنفيذ المهام الموكلة وذلك خلال (٢١) شهر تبدأ من تاريخ ٢٠٢١/١١/١ وتستمر طوال الفترة المقررة لتنفيذ المشروع وما يستجد من مدد جديدة قد يتطلب اضافتها للمدة الاصلية بناء علي ظروف التنفيذ ويقوم بالمشاركة في الاستلام الابتدائي للمشروع .

البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائي رقم LGSHRK/CN/PF/2-90/23 بمبلغ ٤٦٨٧٤٢٠٥ جنيهاً (فقط وقدره أربعمائة ثمانية وستون ألف وسبعمائة اثنين وأربعون جنيه وخمسون قرشاً لا غير) صادر من البنك العربي الأفريقي الدولي فرع الشروق بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٤ وساري حتى ٢٠٢٤/٥/٢٢ .

وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة.

م/ل



البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعا لتقدم العمل وذلك طبقا للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقا لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقا للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسب وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السابع

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التأمين النهائي من حق الطرف الأول و الذي يكون له أن يخضع ما يستحقه من غرامات و قيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار و المصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجأ إلي خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدي أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق و دون حاجة إلى إتخاذ أية إجراءات قضائية و ذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

البند الثامن

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المقايضة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المطروحة يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها ومناسبتها لأسعار السوق المحلي.

البند التاسع

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد.

البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بسداد كافة أنواع الضرائب والرسوم والدمغات والمصاريف الإدارية المقررة قانوناً والمستحقة عن هذا العقد بما فيها الضريبة على القيمة المضافة، على أن تخضع من قيمة مستحقاته، ما لم يُفيد سدادها، دون أن يكون له الحق في الرجوع بما سددته على الطرف الأول

ما له ربح



البند الحادي عشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة علي سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شيء يلزم بإعادة الحال إلى ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات على حسابه خصما من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحميله المصاريف الإدارية اللازمة.

البند الثاني عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة .

البند الثالث عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كلا منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، و أن جميع المكاتبات و المراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة و منتجة لكافة أثارها القانونية، و في حال تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول، و إلا اعتبرت مراسلته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة و منتجة لكافة أثارها القانونية .

البند الرابع عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كليا أو جزئيا .

البند الخامس عشر

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) ٢٠١٨، ولاحتته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص بهذا العقد .

البند السادس عشر

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد.

البند السابع عشر

حرر هذا العقد من ثلاث نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء وال لزوم.

الطرف الثاني

المكتب الاستشاري الهندسي

(التوقيع) / د. خالد أنور أحمد مصطفى قنديل

رئيس مجلس الإدارة

الطرف الأول

الهيئة العامة للطرق والكباري

(التوقيع) / لواء مهندس / حسام الدين مصطفى

رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

